ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2025 المجلد: التاسع العدد: الأول ص.ص: 1518- 1545

إشكالية دمج الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحقيق التنمية المحلية المستدامة

The issue of integrating the informal economy through achieving sustainable local development

بن حبيلس منى *
استاذة مساعدة قسم أ كلية الحقوق
جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة
مخبر أليات التحقيق التنمية الشاملة

benhabilesmouna@gmail.com

سلاوي يوسف
أستاذ محاضر أ كلية الحقوق
جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة
مخبر أليات التحقيق التنمية الشاملة

y.Sellaoui@univ-alger.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024/11/27 تاريخ قبول المقال: 2025/02/26 تاريخ نشر المقال: 2025/03/20

الملخص:

الإقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية كثيرا ما أسالت حبر الإقتصادين و علماء الانتروبولوجيا و هذا منذ الدراسات الأولى التي أعدها البيروفي دي سوتو سنة 1973 بكينيا لصالح مكتب العمل الدولي ، إلا انها لا تستقطب اهتمام القانونين وتبقى بالنسبة للدراسات القانونية نقطة عمياء " **angle mort**"، ، لذا أرادنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي من الناحية القانونية بربطها بـتحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة ، إذ يتقاطع الاثنين من حيث الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر و البطالة .

إن إرساء التنمية المحلية المستدامة يعد وسيلة و غاية في نفس الوقت لإدماج الإقتصاد غير الرسمي تحت مظلة الرسمية و منح الممارسات غير الرسمية الشرعية القانونية عن طريق آليات قانونية على اصعدة مختلفة.

*المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2025 المجلد: التاسع العدد: الأول ص.ص: 1518- 1545

الكلمات المفتاحية : الإقتصاد غير الرسمي ، التنمية المستدامة ، إستراتجيات دمج الإقتصاد غير الرسمي

Abstract:

The informal economy is a socio-economic phenomenon that has long been a subject of study for economists and anthropologists, dating back to the pioneering research of Peruvian economist Hernando de Soto in Kenya in 1973 for the International Labor Organization. However, it has largely remained a "blind spot" for legal scholars, often neglected in legal studies. This research paper aims to shed light on the informal economy from a legal perspective, linking it to the achievement of sustainable local development goals. The two intersect in their shared objectives of eradicating poverty and unemployment. Establishing sustainable local development serves as both a means and an end to integrating the informal economy into the formal sector and granting legal legitimacy to informal practices through various legal mechanisms.

Keywords: Informal economy, sustainable local development, strategies for integrating the informal economy

مقدمة:

الإقتصاد غير الرسمي ظاهرة إقتصادية ذات أبعاد إجتماعية أخذت طابع عالمي ، لامتدادها لكافة اقتصاديات الدول باختلاف درجات تقدمها ، فلم تعد ظاهرة خاصة بالدول السائرة في طريق النمو فقط ، بل أن نسبته في ناتج الدخل المحلي الخام تطورت بشكل ملحوظ عبر العالم ما أثر على طريقة معالجتها من محاولة المحاربة و الإقصاء إلى الاعتراف و محاولة إضفاء الرسمية على معاملات يعتبرها القانون تصرفات ممارسة خارج اطاره ، و التي يقتضي المنطق القانوني قمعها لا تقويمها ، و هذا بالنظر لانعكاساته الإيجابية على الجانب الإجتماعي و دوره في ا لقضاء على ثنائية الفقر و البطالة ، و ه و ذات السبب الذي دفع بمكتب العمل الدولي إلى تبني التوصية رقم 104 لسنة 2015 التي تقضي إلى ضرورة مرافقة الدول للمتعاملين غير الرسميين للانتقال بهم من عدم الرسمية إلى الرسمية.

إن الدور الاجتماعي الذي يؤديه الاقتصاد غير الرسمي باعتباره اقتصاد معيشي يجعله يتقاطع مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة لأفاق 2030 و أهداف البنك الدولي ، و الجزائر من الدول التي تحاول تحقيق هذه الأهداف العالمية و معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي أصبحت تمثل أرقاما مرعبة،إذ يفوق حجم رؤوس الأموال المتداولة ضمن القنوات غير الرسمية 60 % من الكتلة النقدية في الجزائر و يشغل القطاع غير الرسمي ما يزيد عن 54% من اليد العاملة النشيطة في الجزائر فكيف تساهم التنمية المحلية المستدامة في انكماش ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ؟

ان اهتمامنا بالموضوع كان إنطلاقا من إهتمام الجزائر بموضوع الإقتصاد غير الرسمي و مجهوداتها في دمجه تحت مظلة الرسمية ضمن مساعي دولية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال و بناء إقتصاد وطني صلب ، دون التخلي عن الفئات الإجتماعية الهشة التي لم تتمكن من إيجاد فرص عمل ضمن القطاع الرسمي ، خاصة بالمدن و الأرياف أين ترتفع نسبة الفقر و البطالة ما إضطرها إلى التواجد و التمركز حول المدن الكبرى للبحث عن فرص عمل ، و خلق نوعا من عدم التوازن في تحقيق تنمية مستدامة في هذه المناطق ، لتصبح العلاقة بين تحقيق التنمية المحلية المستدامة و إنكماش ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي علاقة تأثير و تأثر عند البحث عن تطوير مناطق الظل و إرساء التنمية المستدامة بها ، فجلب الإستثمارات و خلق فرص عمل جديدة يستدعي معالجة الاقتصاد غير الرسمي و الذي لن يتحقق إذا لم تهتم الدولة بتوفير متطلبات الأفراد بالاستغلال الأمثل للثروات المتاحة ، و هذا ما يؤكد على أهمية الدراسة من حيث أن دمج الإقتصاد غير الرسمي سوف يرتبط بضرورة بارساء تنمية محلية مستدامة بالمناطق التي تعاني التهميش بالدرجة الاولى عن طريق تدخل الدولة بآليات قانونية متنوعة.

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة التحليل النظري للاقتصاد غير الرسمي و التنمية المستدامة ، ثم التحليل النقدي عن طرق تحديد بعض الآليات القانونية المعتمدة في إنكماش الإقتصاد غير الرسمي لإستخراج الإستنتاجات ذات الدلالة و المرتبطة بإشكالية الورقة البحثية و ذلك من خلال مبحثين أساسين .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي :

ان مكافحة الاقتصاد غير الرسمي و تحقيق التنمية المحلية المستدامة أصبحا من المطالب الأساسية الرامية الى القضاء على الفقر و البطالة.

المطلب الاول ماهية الإقتصاد غير الرسمي

اولا تعريف الإقتصاد غير الرسمي: تثير دراسة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي صعوبات في تحديد مفهومه و ضبط تعريفه ، وهذا لا يرجع فقط إلى عدم تجانس العناصر المكونة لظاهرة الإقتصاد غير الرسمي أو إلى أنها ظاهرة خفية ما يرمي عليها صبغة عدم الرسمية و إنما لتوغل هذه الظاهرة لكل النشاطات حتى أنها أصبحت توصف بأنها أحد أعراض ظهور الدولة الموازية [1]، لذا فإن أول ما يعترض الباحث في عمله هو إشكالية ضبط التعريف ، أين يجد الباحث نفسه أمام كم هائل من التسميات تشير لنفس الظاهرة ، لخصها الإقتصادي **willer jean-charles (1982)** في 24 مصطلح[2] يمكن توزيعها على ثلاثة مجموعات :

– الأولى تضمن المصطلحات المتعلقة بسرية الظاهرة و أبرزها الإقتصاد التحتي **Economie souterraine** أو تحت الأرض ، الإقتصاد السري **cachée** ، الإقتصاد الخفي **invisible** .

– الثانية تشير إلى عدم النظامية أهمها و المصطلح الاكثر شيوعا الإقتصاد غير الرسمي ، الإقتصاد غير المرصود و الإقتصاد غير المنظم.

– الثالثة تبرز العلاقة بين الإقتصاد غير الرسمي و الإقتصاد الرسمي ما جعله إقتصاد ظل ، أسود ، رمادي ، موازي .

و أضافة منظمة التنمية الإقتصادية سنة 2002 فيئة رابعة خاصة بالعمل المنزلي و التي يندرج ضمنها كل عملية الإنتاج و الخدمات غير المنقولة الموجهة للاستعمال المنزلي[3] .

إن دل هذا كله فإنما يدل على ديناميكية الظاهرة و أنها ليست حكرا على المعاملات غير المشروعة بل تتعداها إلى المعاملات المشروعة التي يخفى جزء منها أو كلها و لا تدخل ضمن الحسابات القومية .

إن تنوع هذه المصطلحات مرتبط في النهاية بالسياسات المعلن عنها في الإقتصاد الرسمي و إختلاف وجهات النظر بين الاقتصاديين و المختصين و المنظمات الدولية الناشطة في المجال الإقتصادي ، يعرف مكتب العمل الدولي الإقتصاد غير الرسمي إنطلاقا من مجموع المعايير التي تدخل في تكوينه لاعتبار النشاطات غير الرسمية و متمثلة في :

- ✓ سهولة الولوج إلى الأسواق لغياب القيود .
- ✓ الملكية العائلية للمؤسسة .
- ✓ إستعمال الموارد المحلية و المتاحة بعيدا عن القروض .
- ✓ صغر حجم النشاطات .
- ✓ عدم الإعتماد على التكنولوجيا و إعتبار اليد العملة أهم عوامل الإنتاج .
- ✓ التكوين خارج الإطار النظامي .
- ✓ أسواق ذات منافسة غير منظمة .

و أكد المكتب الدولي للعمل في تعريفه **(A dair,17,18 avril 2003)** على أن النشاطات غير الرسمية تتم بموجب وحدات إنتاجية تهدف إلى خلق مناصب عمل و أرباح لابد أن تصنف بالخصائص التالية :

- ✓ ضعف مستوى التنظيم.
- ✓ عدم التفرقة بين رأسمال أصحاب المشاريع و العامل كعامل إنتاج.
- ✓ إعتماد النشاط على العلاقات الشخصية و الأسرية.

و من التعاريف الفقهية في علم الاقتصاد نذكر تعريف قارة ملاك (2009) و التي تعرفه لظاهرة فرضت نفسها في كل الإقتصاديات تجمع النشاطات التجارية التي تتم بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين في إطار غير رسمي [4] ، و تعريف بسباس أحمد و عبيرات مقدم (2007) اللذان يعرفانه بأنه مجموعة من النشاطات غير الشرعية التي تنشا على هامش الإقتصاد الرسمي.

أما إذا حاولنا ضبط تعريفه من الناحية القانونية فإننا نجد أنه ارتبط في البداية بمفهوم التشغيل غير الرسمي الذي يتم بعيدا عن تشريعات العمل و الضمان الإجتماعي حيث تقوم المنظمات و أصحاب العمل بتشغيل يد عاملة غير مصرح بها ، و مع توسع ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي أصبحت تعني كل ممارسة خارج الإطار التشريعي و القانوني.

و بهذا فإنه يمكننا القول بأن الاقتصاد غير الرسمي هو كل النشاطات الاقتصادية التي تحقق أرباحا و تنتج سلعا و خدمات و التي لا تتوفر على الشروط القانونية اللازمة لجعلها نشاطات ممارسة ضمن الإطار الرسمي و هذا سواء كانت تمارس بشكل كلي أو جزئي خارج الإطار القانوني لها.

ثانيا خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

من خلال ما تقدم فإنه يمكن أن نستخلص خصائص جزئية متعلقة بالوحدات الإقتصادية و خصائص شاملة تميز الإقتصاد غير الرسمي عن الإقتصاد الرسمي.

1الخصائص الكلية: حيث يتميز الإقتصاد غير الرسمي بعدة سيم ات تميزه عن الإقتصاد الرسمي و المتمثلة على وجه الخصوص في:

- ✓ **الافتقار إلى التنظيم:** أنه إقتصاد غير خاضع إلى أي قيد تنظيمي أي أنه يمارس خارج الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية سواء من حيث دخول السوق أو التشغيل و التوزيع و غيرها.
- ✓ **المرونة:** تعتبر المرونة من أهم الخصائص التي تجعل من الإقتصاد غير الرسمي إقتصاد موازي للإقتصاد الرسمي و منافس غير نزيه نظرا لكونه يتأقلم بسرعة مع معطيات و متطلبات السوق الأمر الذي أكسبه خصائص أخرى تتمثل في:

– مرونة العمل: من حيث ساعات و ظروف العمل .

– مرونة الأجر: و نعني بها عدم إحترامه لشبكة الأجور المطبقة و المعتمد عليها في الإقتصاد الرسمي فقد تكون أعلى كما قد تكون أقل.

– مرونة تنظيم السوق : حيث تعد العلاقات الأسرية و الإجتماعية أهم العوامل المنشئة لعلاقات العمل و التعاقد للإنتاج أو تقديم خدمات.

✓ **صغر حجم المشاريع:** و هذا مرتبط بصغر حجم الوحدات الإنتاجية و صغر حجم الأعمال المقدمة خاصة عندما يتعلق الأمر بالنشاطات المعشية.

✓ **التكوين الضعيف و غير المؤهل لليد العاملة :** حيث يعتمد الإقتصاد غير الرسمي على يد العاملة غير مكلفة و التي غالبا ما تكون ذات مستوى تعليمي ضعيف و متدني ناتجة عن التسرب المدرسي ، لا يشترط فيها مهارات و تدريب معين بل العكس هذه اليد العاملة سوف تكتسب مهارات من خلال الممارسة الميدانية و التدرب داخل المنشآت بعيد عن مراكز التكوين و التأهيل المهنيين.

هذا و يوجد هناك خصائص ثانوية عامة يمكن أن تكون متعلقة بطبيعة النشاط و هي:

✓ التميز بين النساء و الرجال و الأطفال في العمل و الأجر.

✓ عدم توافر الحريات العامة في العمل.

✓ عدم إحترام شروط الأمن و السلامة.

2 **الخصائص الجزئية:** و هي خصائص تشمل الوحدات الإقتصادية غير الرسمية و المؤسسات غير الرسمية و التي نذكر منها على وجه الخصوص :

✓ عدم الإستفادة من الخدمات العامة مثل القروض البنكية و التكوين المستمر للعمال .

✓ عدم إكتساح الأسواق النظامية لإعتمادها على إنتاج بضائع و سلع مقلدة و غير مطابقة للمعايير و المقاييس الدولية.

✓ عدم ظهور أرباح المؤسسات غير الرسمية في الإحصائيات الرسمية على الرغم من أنها في غالب الأحيان تكون مساهماتها الإقتصادية و أرباحها أعلى من الوحدات و المؤسسات الرسمية.

ثالثا: أسباب ظهور الإقتصاد غير الرسمي: بحكم أن الظاهرة الاقتصادية هي ظاهرة ذات أبعاد إجتماعية و سياسية تتأثر بالظروف المحيطة بها ، كذلك الإقتصاد غير الرسمي لا يمكنه أن يخرج عن هذا الإطار ، لذا كانت أسباب ظهوره مختلفة من دولة لأخرى بحسب خصوصية كل اقتصاد إلاّ أن هناك عوامل تشترك فيها كل الدول و التي نذكر منها ما يلي:

1: العوامل الإقتصادية: تعد العوامل الإقتصادية أهم العوامل المؤدية إلى ظهور و بزوغ ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي و التي تعرف بالإنحراف الإقتصادي و المرتبط بتدخل الدولة المفرط في الحياة الإقتصادية يندرج ضمنها :

أ العبئ الضريبي : إهتمت معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي بتحليل العلاقة بين الضرائب و الإقتصاد غير الرسمي و التي أفضت معظمها أن الحافز نحو التحول من الإقتصاد الرسمي إلى الإقتصاد غير الرسمي و الإبقاء على الممارسات غير الشرعية تكمن في ثقل الأعباء الضريبية.

ب ندرة السلع : إن نقص أو إنعدام عرض السلع في الأسواق من أهم العوامل المساهمة في تفشي ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي هذه الندرة سواء كانت مفتعلة أو عبارة عن رد فعل لقواعد السوق و سواءا تعلق الأمر بالسلع الإستهلاكية أو الكمالية فإن عدم التحكم في توزيعها و تسويقها ضمن القنوات الرسمية يؤدي إلى إزدهار الأنشطة غير الرسمية سواء ببيعها أو إنتاجها ضمن القنوات غير الرسمية.

ج الأزمات الإقتصادية: ساهمت سياسات التعديل الهيكلي للإقتصاد سنوات الثمانينات و التسعينات في العديد من من الدول النامية خاصة بعد إنهيار المعسكر الشرقي إلى إرتفاع نسبة ا لبطالة و الفقر ما ساهم في توسيع دائرة الإقتصاد غير الرسمي ، و نفس القول ينطبق على الأزمات الإقتصادية التي تمس مباشرة بالقدرة الشرائية للمواطن و تجعله يبحث عن إقتناء الحاجيات الضرورية بأقل سعر بالنسبة للمستهلك أما العون الإقتصادي فيبقى يبحث عن تحقيق الربح الإقتصادي و تعظيم المداخيل ما يدفع إلى العمل في النشاطات غير الرسمية لتعويض النقص و سد الحاجيات .

كما تنعكس الأزمات الإقتصادية و البنيه الإقتصادية الهشة على هيكل النمو الإقتصادي حيث يتأثر معدل النمو و يصبح محدود ما يؤثر على خلق مناصب الشغل و يدفع بالبطالين إلى البحث عن فرص عمل في القطاع غير الرسمي.

د إنتشار المؤسسات الصغيرة و المصغرة : تعتبر المشروعات المصغرة و الصغيرة أحد العوامل المرتبطة بإنتشار الإقتصاد غير الرسمي حيث أن هذا النوع من المؤسسات يعتبر الأكثر ميولا إلى المعاملات النقدية ما يسهل تأقلمها مع معايير الإقتصاد غير الرسمي.

2 العوامل الإدارية:

تعد البيروقراطية الثقيلة التي تتسم بها الإدارة من أهم العوامل الإدارية في إنتشار ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي و تندرج ضمنها :

أ تعقيد اللوائح و الإجراءات الإدارية: حيث أن تعقيد الإجراءات الإدارية و تعددها من أجل تنفيذ مشروع أو نشاط تجاري معين من أهم العوامل التي أشارت إليها الدراسات التي تناولت الإقتصاد غير الرسمي ، بما فيها إجراءات الحصول على القروض البنكية و الضمانات البنكية المطلوبة لضمان القروض ما يشكل أول و أهم حاجز أمام تجسيد النشاطات الرسمية .

ب تعقيد اللوائح و الإجراءات التنظيمية : حيث تفرض النصوص القانونية و التشريعية العديد من الإجراءات التنظيمية لممارسة النشاطات و صبها في قالبها الرسمي ، حتى أنه في بعض الأحيان نجد أن النشاط الواحد قد يخضع إلى العديد من النصوص القانونية كما هو الحال بالنسبة للنشاطات المقننة ، فإذا كانت الدولة من خلال التشريع تهدف إلى تنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم و علاقاتهم بالدولة فإنها و في المجال

الإقتصادي عادة ما يكون التضخم في النصوص القانونية سببا في تفضيل القطاع غير الرسمي الذي يصبح بهذا الشكل غير مكلف.

كما يدخل تحت هذا البند منع أو حضر النشاطات مما يدفع بالأشخاص إلى ممارستها سرا ، فإحتكار الدولة لبعض النشاطات و منع ممارستها على الأفراد جعل ممارستها بشكل غير رسمي أمر منطقي.

ج الفساد البيروقراطي: إن ظاهرة الفساد المالي و الإداري و تفشيها في الإدارات العمومية بشكل ملفت للنظر أدى إلى تعدد صور استغلال الوظائف العمومية و استعمال الموظف العمومي سلطته للحصول على مكاسب خاصة من خلال تمرير ال معاملات غير المطابقة للتشريع ما سهل تفشي ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي لما يجده المتعامل الإقتصادي من تسهيلات و غض للنظر عن التجاوزات التي تعترض ممارستهم غير الرسمية.

3 العوامل الإجتماعية: ساهمت العوامل الإجتماعية من فقر و بطالة و نمو ديموغرافي في تسريع إنتشار الإقتصاد غير الرسمي بشكل واسع خاصة في أزمة الأزمات الإقتصادية و الزيادة من حجمه جعله ظاهرة عالمية .

أ البطالة و الفقر: لا يدل الفقر بالضرورة أن الفرد بطال فقد يكون الفقير فردا ناشطا لكنه لم يتمكن من تحقيق ما يكفيه من مداخيل للتكفل بحاجياته الأسرية و الشخصية ، لذا كلما زاد الفقر زاد الإقتصاد غير الرسمي لأنه يوفر فرصا لتحقيق مداخيل إضافية ، و تعد ثنائية الفقر و البطالة متلازمة الممارسات غير الرسمية.

ب دور المرأة العاملة في التوسيع من ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي : أكدت منظمة العمل الدولية على أن العمل المنزلي أحد أهم خصائص الإقتصاد غير الرسمي و أكثرها تحقيقا للمداخيل غير الرسمية ، و يعد العمل المنزلي واجهة المرأة لأنه يوازي بين تحقيق المرأة لذاتها كفرد فعال في المجتمع خاصة بعد تعلمها و حصولها على الشهادات أضحى اليوم من المسلمات و بالتالي فهي تسعى الى العمل و تقلد المناصب و حتى تلك التي كانت حكرا على الرجال في السابق و بينت دورها الاجتماعي في الإهتمام بأسرتها ، فالعمل المنزلي سوف يسمح لها بالإنتاج و تحقيق مداخيل تعيل بها أسرتها و تلبي حاجياتها الشخصية و الاسرية دون الحاجة للخروج لعالم الشغل و الإلتزام بالدوام و ساعات العمل المفروضة ما يعيق تأدية دورها الإجتماعي.

ج النمو الديمو غرافي: من بين المؤشرات الإقتصادية يعد النمو الديموغرافي عامل مرتبط بفائض اليد العاملة الذي يمتص في الإقتصاد غير الرسمي عندما تحرم اليد العاملة من فرص العمل في القطاع الرسمي ، كما يساهم القطاع غير الرسمي في إمتصاص اليد العاملة الناتجة عن النزوح الريفي في كبريات

المدن بسبب عدم تأهيلها أو بسبب الضغط الذي تمارسه هذه النوعية من اليد العاملة غير المؤهلة و العاطلة.

بالإضافة إلى ماسبق من العوامل نجد عوامل متعلقة بعدم الإستقرار السياسي و الأمني للدول ما يفقدها مشروعيتها و يضعف مؤسساتها الحكومية فتتراجع عن تأدية مهامها الرقابية و الأمنية و الضبطية على النشاطات الإقتصادية ما يفتح المجال على توسيع دائرة النشاطات غير الرسمية .

كما تلعب العولمة و التفتح على التكنولوجيا الحديثة دورا في إكتساح النشاطات غير الرسمية لقطاعات لم تكن تعرف انتشارا للممارسات غير الرسمية ما تسبب في افشال قدرة المؤسسات الرسمية في المنافسة و الإستمرارية و يدفعها إلى البحث عن يد عاملة غير المكلفة تشغل بطرق غير قانونية لتساير تطور و تغير العادات الإستهلاكية للمجتمع و مواكبة العصرنة بهدف تعظيم الأرباح .

رابعا: إنعكاسات الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الوطني ككل :

لم نعد نفكر في الوقع السلبي للإقتصاد غير الرسمي بالقدر ما يشغل الباحثين أثاره الإيجابية لما لها من وقع على الاقتصاد الوطني و مؤشرات تطوره و تقدمه ، لجعلها حلقة من حلقات إرساء التنمية المستدامة.

1: الأثار السلبية للإقتصاد غير الرسمي :

تختلف هذه الإنعكاسات بحسب الدور السياسي و الإقتصادي للدول و التي يمكن أن نشير إليها فيما يلي:

أ الأثار الإقتصادية:

-**خسائر الخزينة العمومية** : تتسبب الممارسات غير الرسمية الناتجة عن التهرب الضريبي و إخفاء جانب أو كل الأرباح في خسائر هامة للدولة بسبب عدم تحصيل الضرائب فإذا قلنا أن 60 **%** من الممارسات التجارية في الجزائر تتم ضمن القنوات غير الرسمية فإن حجم الخسائر الخزينة العمومية يكون هاما.

- **التأثير على السياسة النقدية:** بحيث أن السيولة النقدية التي يتم تداولها ضمن القنوات غير الرسمية تفرغ سياسة البنك المركزي من محتواها و تحد من الأهداف المراد رسمها من قبل السلطة العمومية فيما يخص السياسة النقدية للدولة.

-**تشويه المعطيات الإقتصادية:** و ذلك بإرتفاع حجم الإقتصاد غير الرسمي و الذي بدوره سوف يخفض من درجة مصداقية البيانات الرسمية مع إرتفاع إحتمالية ضعف القرارات الإقتصادية المتخذة عند رسم السياسة الإقتصادية العامة للدولة .

- **إختلال معدلات البطالة** : أين يكون إختلاف بين معطيات معدلات البطالة و معدلات البطالة الحقيقية، إذ إستقر التوجه الدولي في تعريف البطالة على أنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل أو نشاط مدر للدخل خلال

فترة من الزمن مقررة في وقت اجراء المعاينة، إلاّ أن التشغيل غير الرسمية سيتسبب في الإعلان عن معدل بطالة مرتفع عن معدلها الحقيقي.

-**معدلات التضخم** : ما يقال عن معدلات البطالة يصدق على معدلات التضخم إذا أن أسعار السلع في الإقتصاد غير الرسمي سترفع بمعدلات أقل من تلك المتداولة في الإقتصاد الرسمي و هذا يعني إمّا المغالاة في حجم التضخم أو التخفيض غير المبرر لها.

-**معدلات النمو الإقتصادي:** إن تأثير المؤشرات الإقتصادية كما سبق توضيحه بالضرورة و في إطار أوسع سوف ينعكس على معدلات النمو الإقتصادي ، فإذا كان الإقتصاد الرسمي و الإقتصاد غير الرسمي يتطوران بشكل متوازن فهذا يعني أن معدلات النمو الحقيقية في الإقتصاد لن تكون هي المعدلات المسجلة فإما أن تكون بأقل ما هو مسجل أو مغالى فيها.

-**الأثر على عدم عدالة توزيع الأجور:** إن زيادة حجم المداخيل غير المشروعة التي يتحصل عليها الناشطون في الإقتصاد غير الرسمي غير خاضعة للإقتطاع مما يعني حصول بعض الفئات على مداخيل كبيرة لا تتناسب مع طبيعة و حجم الأعمال التي يقومون بها ما يعني أنها فئات تزداد ثراءا في الوقت الذي لا يتحصل فيه الناشطون في الإقتصادي الرسمي على نفس الثراء في المداخيل المشروعة على الرغم من أنهم يحققون نفس الأرباح بسبب تحملهم الأعباء الضريبية و هذا هو الإخلال بعدالة توزيع الأرباح بين أفراد المجتمع.

ب الأثار السياسية : بالنتيجة للأثار الإقتصادية فإن أصحاب المداخيل المرتفعة سوف تكون من مصلحتهم التدخل في الشق السياسي لعمل الدولة و توجيهيه فيما يخدم مصالحهم فتبرز من ذلك الأثار السياسية المترتبة عن الإقتصاد غير الرسمي فيما يلي:

- ✓ التأثير على صناعة و صياغة القرارات السياسية .
- ✓ التدخل في دواليب الحكم بإستغلال الأموال المحققة بشكل غير رسمي لتسيير الأعمال.
- ✓ تفشي الفساد السياسي بسبب تفشي الفساد المالي.

ج الأثار الإجتماعية من الأثار الإجتماعي التي قد يتسبب فيها الاقتصاد غير الرسمي نجد:

- ✓ سوء توزيع الدخل الذي يكون سببا في زيادة الفقير فقرا و زيادة الغني غنا و إتساع الفجوة بينها بسبب إستغلال طبقة الأغنياء لطبقة الفقراء
- ✓ غياب العدالة الإجتماعية بحيث يستفيد الناشطين في القطاع غير الرسمي من الخدمات الإجتماعية التي تقدمها الدولة كما يستفيد منها العمال الرسميين و التي في الأصل تكون موجهة إليهم ، على الرغم من

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2025 المجلد: التاسع العدد: الأول ص.ص: 1518- 1545

أن الناشطون في الإقتصاد غير الرسمي لا يسددون إلتزاماتهم الضريبية عكس الناشيطين الرسمين و هذا ما يخلق عدم مساواة بين عمال القطاع الرسمي و الناشطون غير الرسميون.

- ✓ غياب الحريّات العامة و أهماها الممارسات النقابية و الحماية الإجتماعية مما ينتج أثار سلبية على نوعية العمل .
- ✓ إستغلال الأطفال و النساء و ذلك في ظل ظروف العمل غير اللائقة و الذي تغيب فيه أدنى الشروط القانونية .

02 الأثار الإيجابية: بالرغم من سلبيات القطاع غير الرسمي إلاّ أنه هناك إنعكاسات إيجابية سمحت بتقبل فكرة الممارسات غير الرسمية إجتماعيا و التي نذكر منها :

- ✓ الاقتصاد غير الرسمي إقتصاد ديناميكي بسبب عدم إلتزامه بالقيود و الضوابط القانونية الموضوعة لممارسة النشاطات سواء ما تعلق بالقانون التجاري أو الضرائب أو تشريعات العمل ، ليبرز دوره في التأقلم مع ظروف و متطلبات السوق أكثر من النشاطات الرسمية.
- ✓ مجال لإكتساب اليد العاملة غير الرسمية خبرة و تأهيل.
- ✓ القدرة على تقديم سلع و خدمات بأسعار تنافسية بالنسبة للأسواق الرسمية لقلة تكاليف الإنتاج.

إحداث مناصب شغل و إمتصاص فائض اليد العاملة النشيطة التي لم تجد فرص العمل في القطاع الرسمي.

- ✓ تأمين مداخيل اضافية لعمال الذين يعانون من ضعف المدخول.
- ✓ سد الفراغ الذي يتركه القطاع الرسمي من حيث تأمين السلع في حالة الندرة و الأزمات الإقتصادية.

كان لهذه الانعكاسات الإيجابية دورا فعالا في تدخل الدولة من أجل إضفاء الشرعية على الممارسات غير الرسمية.

المطلب الثاني: تأصيل مفهوم التنمية المحلية المستدامة:

تعد التنمية المحلية المستدامة نمط من أنماط التنمية المستدامة ككل ، فرض المصطلح نفسه كفكرة أصبحت غاية كل دولة بلعتباره بديل لنظام التسيير الموحد على مستوى المركزي بهدف تحقيق العيش الكريم للفرد .

أولا: تعريف التنمية المحلية المستدامة :

التنمية المحلية المستدامة مصطلح مركب يستدعي تعريفه تفكيكه .

1 تعريف التنمية تعرف التنمية لغة بأنها إحداث التغيير المرتبط بالزيادة في الشيء أما إصطلاحا فإن تعريف التنمية يختلف بإختلاف الزاوية التي تدرس منه و بإختلاف الإيديولوجيا السائدة في المجتمع و من بين التعاريف نجد ذلك الذي إقترحته الأمم المتحدة في اطار التقرير الذي أعدته لجنة العلوم و

التكنولوجيات من أجل التنمية سنة 1978 على أنه عملية نمو شاملة متبوعة عادة بتغيرات جوهرية في البنية الإقتصادية ، غير أن المفهوم إتسع ليشمل الجوانب الإجتماعية و السياسية و الثقافية و ذلك تحت تأثير العولمة بحيث أصبح الفرد يبحث عن سبل جديدة لتحقيق الرفاهية ما جعل من التنمية أسلوب و منهج شامل يحقق للفرد ما يحتاجه و التي هي في تطور دائم و مستمر، و في نفس هذا سياق نجد تعريف التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة من خلال البرنامج الإنمائي (1990) و التي تجعل من التنمية عملية توسيع مجال الخيارات المتوفرة حيث يتم توظيفها من أجل توفير حياة طويلة و تتسم بالرفهية ما يضمن الحصول على منتجات تحقق حياة كريمة [5]. وفي تعريف لاحق تطرقت الأمم المتحدة إلى توحيد الجهود بالإتفاق بين الأفراد و الدولة بهدف تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية و ثقافية محليا [6] و إخراج المجتمعات من عزلتها لتشارك في تطوير دائم يسع كل نواحي الدولة و في إطار أوسع كل العالم ما يمكن الخروج من الركود إلى التقدم و النمو.

و من التعاريف الفقهية نجد تعريف محمد منير حجاب لذي يعتبرها نتيجة تنظيم و تظافر جهود الحكومة و الأفراد على مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو الممكنة لمواجهة حاجيات المجتمع ضمن خطة مدروسة على ضوء السياسة العامة [7].

2 تعريف التنمية المستدامة: ارتبط مصطلح الإستدامة بعلم الإيكولوجيا بالإشارة إلى تطور النظم الديناميكية التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير في الخصائص و العناصر الإيكولوجيا و علاقات هذه العناصر مع بعضها البعض فإن إستعمالها في علم الإقتصاد جاء للإشارة إلى التطورات التي شهدها المجتمع بحثا عن الإستمرارية و الديمومة في التنمية ،حيث يتم تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة دون التخلي عن تلبية حاجيات الأجيال المستقبلية و ذلك بشكل تلقائي [8] و تبلور المصطلح لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك سنة 1987 [9] و الذي حمل في طياته تعريفا إصطلاحيا للتنمية المستدامة بالاشار إلى ضرورة إستغلال ما هو متاح من موارد و خيرات دون المساس بحقوق الأجيال القادمة ما يعكس بعد الرؤية للبرامج التي يجب إعتمادها من قبل الدول لضمان إستمرارية إستغلال الموارد الطبيعية ، و هو نفس ما اعتمده **قاموس ويبستر** في تعريفه الإصطلاحي للتنمية المستدامة ، إذ يشير إلى ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية و إستغلالها بعقلانية و عدم تدميرها كليا أو جزئيا .

تتعدد تعاريف التنمية المستدامة لتعدد المشاكل البيئية التي تشهدها المعمورة و المجتمعات المعاصرة و التي أضحت تشكل خطرا حقيقيا على إستمرارية الحياة و ذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية و المحافظة على البيئة متلازمان فتؤكد معظم الدراسات على ضرورة إحترام البيئة عند إستغلال الموارد الطاقوية المتاحة ، غير أن مخلفات التنمية المستدامة ليست فقط بيئية بل تتعداها إلى الجانب الإجتماعي للفرد ، فتحقيق التنمية كثيرا ما كان على حساب المستوى المعيشي للفرد ، فالشعوب الفقيرة كثيرا ما تمّ إستغلالها من أجل تحقيق أهداف التنمية دون حماية أو تعويض لائق للأفراد مما زاد من فقرها و خلق مشاكل و أفات إجتماعية و صحية كثيرة، وساهم قي توسيع مفهوم التنمية المستدامة من المجال الاقتصادي الضيق إلى المفهوم الواسع و الذي يأخذ بعين الإعتبار بما إصطلح على تسميته بظروف التن مية التي تشمل نوعية الحياة في الحاضر و المستقبل.[10]، و بهذا الشكل فإن تحقيق التنمية المستدامة لابد أن يشمل معالجة المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية إضافة إلى المشاكل البيئية الظاهرة و ليس ذلك محصورا على دولة ما و إنما يجب أن تشمل كل دول العالم [11].

و قد عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة من خلال القانون المتعلق بحماية البيئة [12] بالإشارة إلى أنها توفيق بين التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و التي تكون قابلة للإستمرار و حماية للبيئة مع ضرورة تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة و المستقبلية.

3 تعريف التنمية المحلية المستدامة : ان محاولة خلق التوازن و العدالة في توزيع عائدات التنمية عل جميع الأفراد أدى إلى بلورة فكرة جديدة و هي التنمية المحلية المستدامة في تطور لاحق لفكرة التنمية المستدامة ، فلم يعد يهتم بالتنمية الشاملة بل تمّ تضييق النمو للمستوى المحلي بإعتباره الحاجز الأساسي في تنمية و نمو الدول و يقصد بها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية ضمن منظومة شاملة و متكاملة [13] ، اول ما ظهرت الفكرة كانت في اطار المخطط الذي أعدته مندوبية مراقبة التراب و العمل الجهوي الفرنسية و التي اعتبرته نمط من أنماط التنمية الهدف منه القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة باريس و ضواحيها و تلك التي تكون بين بلديات العاصمة نفسها ، أدرج ضمن المخطط الخماسي (1984-1988) [14]، حرص هذا المخطط على تنفيذ التنمية المحلية بفرانسا حسب

منطق قطاعي للمصالح في إطار تبني سياسة تنموية جديدة و بتصور جديد تأخذ بعين الاعتبار متطلبات سكان المناطق الريفية على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرار اقتصاديا و اجتماعيا

.ثانيا أبعاد التنمية المحلية المستدامة: يمكن تحديد أبعاد التنمية المحلية المستدامة حسب تقرير برونتلاند "مستقبلنا المشترك"في ثلاث نقاط : إقتصادية ، إجتماعية و بيئية.

و هي الإتجاهات الثلاثة الرئيسية التي ستمكن من الوصول إلى تحقيق التوازن بين مصالح المجموعات المختلفة من البشر داخل كل جيل و بين كل الأجيال و التي تتداخل فيما بينها حيث يتكون كل بعد من منظومات فرعية و لكل بعد محددات ، فالتنمية المستدامة تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة التوجيه الإقتصاد الداخلي و النظام الإجتماعي بالإضافة للنظام البيئي بمعنى أن تحقيقها يقف على تفاعل هذه الأبعاد الثلاثة.

1 **البعد الاقتصادي للتنمية المحلية المستدامة :** _و تعني تحقيق الرفاهية للمواطن المحلي إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر، و ذلك بالوصول إلى ديمومة نمو الدخل القومي الإجمالي بجوانبه الكمية و النوعية ، بمعنى أن القضاء على الفقر يقتضي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار البنية الاقتصادية ككل أين يشترط إحداث التوازن بين الحفاظ على البيئة و خلق المزيد من فرص التشغيل ، أي أن الهدف ليس الزيادة في غنى الغني و فقر الفقير ذلك لأنه سيؤدي إلى افتقار غالبية شرائح المجتمع بل هو تحقيق نمو اقتصادي عادل ، و يقوم هذا البعد على أربعة (04) أسس مستقلة و متكاملة [15]و هي :

- ✓ النمو الإقتصادي المستدام .
- ✓ كفاءة رأس المال.
- ✓ إشباع الحاجات الأساسية .
- ✓ العدالة الإقتصادية.

2 **البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة:** _إن تحقيق الرفاهية و الرخاء لن يكون إلاّ بوجد بيئة سليمة و الحفاظ عليها و تنميتها عبر الأجيال لتفادي المشاكل التي ظهرت خلال العقدين الماضيين بسبب الفقر و الاعتداءات على الطبيعة ، ليصبح الاهتمام بالبيئة أساس التنمية الإقتصادية بإعتبار أن الموارد الطبيعية أساس كل نشاط سواء كان زراعيا أو صناعيا أو حضريا و لا يتحقق النمو إلاّ بالحفاظ على البيئة ، و تحسين الأوضاع الإقتصادية سوف يؤدي إلى تحسين الأوضاع البيئية و بالتالي على الدول المتقدمة تحمل ضريبة التقدم و المساهمة في تطور الدول الضعيفة لأن تدهور الأوضاع البيئية كان نتيجة لتقدمها، و يقصد بحماية البيئة المحافظة على مكوناتها و خصوصياتها و توازنها الطبيعي و التقليل من تلويثها و ترشيد

إستهلاك مواردها الطبيعية بالإضافة إلى العمل على تنميتها و كل هذا لن يتحقق إلاّ بتضافر الجهود بين السلطة الحاكمة و المحكومين.

3البعد الإجتماعي للتنمية المحلية المستدامة : يهتم البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة بخلق مجتمع مترابط و تطوير قدرات أفراده من خلال الإهتمام بالصحة و التعليم و الحد من الفقر و العدالة في توزيع الأرباح و تكريس الحريات الأساسية للفرد و المجتمع ، كل هذا سيخلق فرد قادر على العطاء و تقديم كل ما بوسعه لتحقيق العمل الجماعي مع عقلانية إستغلال الموارد الطبيعية عن قناعة منه ، ما من شأنه أن يحسن من نوعية معيشة الفرد و المجتمع بالتعدي ، و بهذا الشكل يعتبر الفرد الذي يتحلى بروح المواطنة التشاركية العنصر المحرك لسيرورة عملية التنمية و هذا ما يتم السعي إلى تجسيده سواء على الصعيد الدولي و الداخلي المحلي[16].

ثالثا خصائص التنمية المحلية المستدامة : [17]

1 التركيز على البعد الزمني : حيث تكون التنمية طويلة المدى تعتمد على تسيير إمكانيات الحاضر بشكل عقلاني لأطول فترة ممكنة دون الإخلال بحاجيات الأجيال القادمة.

2 تلبية حاجيات الفرد من الأولويات الأساسية : تلبي التنمية المحلية المستدامة حاجيات الفرد الأساسية و الضرورية و ذلك بالسهر على توفير كل ما يتعلق بتحسين نوعية حياة الفرد المادية و الإجتماعية مع الإهتمام بالطبقات الأكثر فقرا من أجل الحد من الفقر العالمي.

3 المحافظة على البيئة : حيث تعتبر البيئة فيها عنصر من العناصر التي توضع في خدمة التنمية بإعتبارها المورد الأساسي للموارد الطبيعية التي سوف تستغل في تلبية حاجيات الأفراد ، لذا لابد من الحرص على تناقلها بين الأجيال.

4 تنمية متكاملة: فهي تقوم على التنسيق و التكامل بين سلبيات إستهلاك الموارد و إتجاهات الإستثمارات و الإختيارات التكنولوجيا ما يجعلها تعمل بإنسجام داخل المنظومة البيئية الأمر الذي يحقق التنمية المحلية المستدامة.

رابعا أهداف التنمية المستدامة إن تحقيق التنمية المستدامة يندرج ضمن تحقيق التنمية المحلية المستدامة التي تلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية الإقتصادية و مكافحة الفقر ، إذ أصبحت التنمية المحلية المستدامة أمرا مفروضا على كل الدول التي تريد الوصول إلى تنمية إقتصادية شاملة [18] و حددت الجمعية العامة للأمم

المتحدة أجندة التنمية المستدامة 2030 في سبعة عشر (17) هدفا للقضاء على الفقر و مكافحة عدم المساواة و معالجة المناخ ، تتضمن هذه الأهداف الأساسية غايات و مؤشرات ثانوية تكون سبيلا للوصول و تحقيق هذه الأهداف التي تتمثل في :

- ✓ القضاء على الفقر بكل أشكاله.
- ✓ القضاء على الجوع و تحقيق الأمن الغذائي.
- ✓ ضمان جودة التعليم .
- ✓ تحقيق المساواة بين الجنسين.
- ✓ ضمان إستدامة المياه و الصرف الصحي.
- ✓ ضمان حصول الجميع على إمدادات الطاقة.
- ✓ تعزيز العمل اللائق للجميع.
- ✓ تطوير القدرات التكنولوجيا.
- ✓ الحد من عدم المساواة بين الدول.
- ✓ حفظ المدن و المستوطنات البشرية.
- ✓ التأكد من أنماط الإستهلاك و الإنتاج المستدامة.
- ✓ مكافحة تغير المناخ و أثاره.
- ✓ الإستخدام المستدام للمحيطات و البحار.
- ✓ الإستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية.
- ✓ تعزيز مجتمعات سلمية للتنمية المستدامة .
- ✓ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ما نلاحظه على هذه الأهداف أنها مختلفة و متنوعة تتوزع على مختلف الأصعدة الحياتية سواء كانت إقتصادية ، ثقافية ، أمنية و إجتماعية و غيرها و قد تمّ حصر هذه الأهداف في ثلاث (03) مستويات تتماشى مع هدفي البنك الدولي المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع و تحقيق الرخاء المشترك على نحو مستدام ، و في إطار العولمة أصبح لجغرافيا التنمية الإقتصادية فعالية كبيرة لتحقيق النمو و التطور الإقتصادي و هذا ما تحاول الجزائر الوصول إليه عبر مختلف البرامج الإقتصادية التي تبنتها منذ الإستقلال ، و إعتمدتها في تحقيق التنمية المحلية كإحدى عناصر السياسة الوطنية للتنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقة بين تحقيق التنمية المحلية المستدامة و إنكماش الإقتصاد غير الرسمي.

إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة كفكرة تندرج إذن ضمن تصورات مؤتمر العمل الدولي المنعقد جونيف 2013 الذي وضع خطة أفاق 2030، أوضح هذا المؤتمر من خلال أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 [19] أن الفقر ظاهرة ريفية و تراجعه يتطلب تطبيق برامج شاملة و عالمية و هذا لن يتحقق إلاّ بتدخل الدولة و تمكين الفئات الضعيفة من العمل و مساعدتها للحصول على مداخيل و ذلك عن طريق تدعيم الزراعة الريفية ، حيث على الدولة تسهيل إجراءات تمكين هذه الفئة من الأراضي الفلاحية ما من شأنه المساهمة في توفير الأمن الغذائي و التغذية المحسنة و بالمقابل تعالج مشاكل عدي دة مرتبطة بالصحة و العمل و البيئة .

و مما سبق يتبين أنه من الضروري دعم التنمية في المناطق المحرومة و المعزولة و التي اصطلح على تسميتها بمناطق الظل و التي اخذت في الجزائر شكل برامج اقتصادية لدعم الاقتصاد الوطني.

المطلب الاول : تطور سياسة الجزائر في دعم التنمية المحلية المستدامة:

شهدت الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر عدة مراحل حاولت من خلالها السلطة العامة تنظيم النشاطات الاقتصادية انطلاقا من مفهوم تنموي بسيط إلى محاولة تحقيق تنمية محلية مستدامة عن طريق برامج تنموية مختلفة تحاول التأقلم مع كل مرحلة.

اولا :نظرة عن البرامج التنموية في الجزائر: انطلاقا من ا لثمانينات و عن طريق المخططات الاقتصادية بدأت الإصلاحات الهيكلية من المخطط الخماسي الاول لسنة 1980 ليليه الخماسي الثاني لسنة 1985 ، الذي تغير بفعل الأوضاع الاقتصادية بموجب برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1994 المعد على خلفيات الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها الجزائر سنة 1988 ، و التي رسمت عهدا اقتصاديا جديد للجزائر متبنيا منطق اقتصاد السوق و خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية مع تشجيع الاستثمارات الخارجية ، هذا العهد الجديد خلق مشاكل عديدة ذات طابع اقتصادي و اجتماعي نابعة عن التبعية الاقتصادية للمحروقات ، حيث تشكل المحروقات ما نسبته 60%من إرادات الجبائية للخزينة العمومية.

إرتبط تنفيذ إستراتيجية التنمية من هذا المنطق بالمدخول الجبائي و ذلك بإحلال مشاريع تنموية كبرى منذ 2001 في إطار برامج الدعم و الإنعاش الإقتصادي ، و من أجل إرساء تنمية محلية كان من الضروري الاهتمام بالمنشآت القاعدية و التجهيزات مع تحسين ظروف المعيشة بالمناطق التي تعاني التهميش، و قد كان لقانون 01-20 المتعلق بالمخطط الوطني للتهيئة المستدامة للإقليم [20] أثرا على صياغة تصور جديد لتطوير المناطق الريفية و التي تعد ركيزة كل تنمية اقتصادية في إطار المخطط الوطني للتنمية

الريفية ، و الذي ينفذ بتدعيم من البلديات و الولايات ضمن مسار تكميلي مزدوج في إطار برامج محلية و توجيهية قطاعية تلعب فيه الولاية فضاء الوسيط أما البلدية فهي الفضاء الجواري.

عرفت الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 ستة (06) برامج تنموية أساسية تتمثل في :

- ✓ برنامج الإنعاش الإقتصادي من 2001 إلى 2004 بتكلفة مالية قدرت ب 525 مليار دينار.
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009 بقيمة 4200,8 مليار دينار.
- ✓ البرنامج الخماسي للتنمية 2010 إلى 2014 بقيمة 21.214 مليار دينار.
- ✓ برنامج توصيد النمو الإقتصادي 2015 إلى 2019 بقيمة 5983,7 مليار دينار.
- ✓ الشكل الجديد لبرنامج النمو 2016 إلى 2019 بقيمة 3657,1 مليار دينار.
- ✓ برنامج الدعم الإقتصادي 2020 إلى 2024 .

لتنفيذ هذه البرامج تمّ رصد مبالغ مالية طائلة و من أجل تحقيق أهدافها قسم مضمونها على قطاعات رئيسية التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة و تحسين المستوى المعيشي للفرد و الحد من ظاهرة الفقر و البطالة و ذلك عن طريق :

- ✓ تنشيط الطلب الكلي.
- ✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية .
- ✓ تنمية الموارد البشرية .
- ✓ مكافحة البطالة .
- ✓ تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال التزود بالماء الصالح للشرب و دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق [21].
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية .
- ✓ تحسين مناخ الأعمال.
- ✓ تطوير قطاعات السياحة و الصناعة التقليدية من أجل الوصول إلى تحقيق تنوع إقتصادي.

تمكنت الجزائر من خلالها تحقيق نتائج ايجابية من حيث المؤشرات الاقتصادية حيث تم التخفيض من نسبة البطالة التي جاورت 24 بالمائة مابين2001و 2004 الى 15 بالمائة مابين 2005و 2009 لتستقر

في حدود 11 بالمائة سنة 2018 بالإضافة الى المحافظة على معدل التضخم في خدود 4 بالمائة [22] و هذا على الرغم من أن تنفيذ هذه البرامج قد تخللته أزمات إقتصادية اضطرت على إثرها الحكومة أن تعيد النظر في التنفيذ بما يوافق الأوضاع الإقتصادية المستجدة عن طريق جملة من التدابير من أجل المحافظة على المكتسبات الإجتماعية المحققة.

ثانيا :تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال الاهتمام بمناطق الظل:

لقد خضعت المناطق الريفية لبرامج قطاعية مخصصة تندرج ضمن أهداف إستراتيجية الشاملة و ذلك بالاهتمام بالمناطق النائية و مناطق الهضاب العليا و الجنوبية ، في حين تمّ تهميش المناطق الحدودية على الرغم من المقومات الإقتصادية و البشرية التي تحضى بها ما جعلها بؤرة من بؤر إنتشار و توسع ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي على مستوى الحدود ، و قد كشف الملتقى الوطني الذي أعد ته وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الإقليمية و التهيئة العمرانية 13 و14 اكتوبر 2018 حول المناطق الحدودية و تنميتها ، و دعم نتائجه التقرير المصور الذي تمّ عرضه يوم 16 فيفري 2020 عند لقاء رئيس الجمهورية بولاة الجمهورية ، عن مشاهد صادمة لمناطق مهمشة حتى بجوار المدن الكبرى و ليس فقط بالمدن الحدودية أو الريفية و التي إصطلح على تسميتها بمناطق الظل سطرت لها أهداف خاصة متعلقة بإرساء تنمية مستدامة بكل ربوع الوطن وفق برنامج وطني للإنعاش الإقتصادي و الإجتماعي 2020-2023 سطرت له خطة خاصة بمناطق الظل أسفرت على إحصاء 14 ألف منطقة ظل بمعدل سكاني يتجاوز 8.5 مليون جزائري منها 299 منطقة ظل في محيط الجزائر العاصمة.

إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة بهذه المناطق يتم عن طريق تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ تعميم الربط بالكهرباء و الغاز .
- ✓ فك العزلة على مواطني المناطق النائية و المعزولة.
- ✓ تحسين و توفير الخدمات المتعلقة بالصحة و التعليم و الشباب.
- ✓ توزيع القدرات الإقتصادية للمناطق المعزولة بهدف خلق فرص عمل.

يكمن الإختلاف بين هذا البرنامج و البرامج السابقة في التركيز على المناطق الهشة بنسبة 25,04% من إجمالي المشاريع البرمجة في اطار برنامج الإنعاش الإقتصادي و الذي جاء تنفيذه عبر مراحل سبقتها عملية إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الوطن و تدوين النقائص بهدف إعداد بطاقة تقنية مفصلة من قبل ليجان ولائية بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل ، و التي تعمل مباشرة مع مصالح رئاسة الجمهورية بعد تنصيب مستشار خاص للرئيس مكلف

بمناطق الظل، تمّت دراسة جدول للمشاريع الممكن تحقيقها من إجمالي المشاريع الواجب تنفيذها و المقدرة ب 12841 مشروع تنموي من إجمالي 32760 مشروع واجب التنفيذ.

حيث أنه و على عكس ما كان جاري العمل به فإن الميزانية المرصودة تعد على حسب ما يمكن أن يتحمله صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية و ميزانية الجماعات المحلية و مخططات البلدية للتنمية موزعة على سنتين و هذا كله في اطار سياسة المحافظة على المكاسب الإجتماعية موازنة بترشيد النفقات، ففي السنة الأولى للبرنامج كان الهدف المسطر هو إنجاز 8143 مشروع يتوفر على تمويل مقدر ب 188,42 مليار دينار جزائري و في السنة الثانية 2021 إنجاز 4698 مشروعا لتبقى 19859 مشروعا بميزانية 292 مليار دينار جزائري تنتظر التمويل [23] ، مع ضبط سياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول الإتجاهات الإستراتيجية الرئيسة متمثلة في هيكلة الإقتصاد حول القطاعات المدّرة لفرص العمل و تثمين الموارد الوطنية، حققت هذه الخطة نتائج ايجابية فيما يخص التنفيذ باعتباره اولوية يعهد لها رئيس الجمهورية اولوية قصوى[24].

المطلب الثاني: إ حتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي عن طريق المنضومة القانونية :

إذا كانت البرامج الإنمائية سوف توفر المنشاءات القاعدية عن طريق المبالغ المالية المرصودة فهي لوحدها غير كافية لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بل إن إرساء تنمية محلية مستدامة يتطلب تدخل الآلية القانونية لمعالجة المنظومة القانونية السائدة و جعلها تساهم في تراجع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، بما سيحقق التخفيف من العبء الضريبي و البيروقراطية و تشجيع التشغيل الرسمي باغراء المتعاملين غير الرسمين للانتقال الى الرسمية و تكريس نشاطاتهم تحت مظلة الشرعية القانونية

أولا إنتشار الإقتصاد غير الرسمي و تحقيق التنمية المحلية المستدامة (علاقة تأثير و تأثر):

تأكد لنا مما سبق أن النشاطات غير الرسمية تخلق أثارا إيجابية على الاقتصاد الوطني بالرغم من أن التشغيل غير الرسمي سوف يضمن مداخيل لكن من لم يتمكن من إفتكاك فرصة عمل في القطاع الرسمي ، أو لمن إفتك فرصة عمل في القطاع الرسمي و أراد أن يحسن من مستواه المعيشي باعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي لا يعترف بالشروط الشكلية المفروضة لممارسة النشاطات بل وله القدرة على التأقلم مع جميع الظروف الإقتصادية لأنه لا يعتمد على موارد مالية و بشرية هامة ، كما أن النشاطات غير الرسمية لا تتطلب كفأة أو خبرة مهنية ، و بهذا الشكل تعتبر بوابة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة إذ أن هذه الممارسات غير الرسمية تحقق أول أهداف التنمية المستدامة و المتمثلة في القضاء على الفقر.

إن القضاء على الفقر لا يعني أبدا فتح مجال على مصرعيه لمثل هذه الممارسات غير الرسمية لأنها تبقى ممارسات ذات أثار سلبية على الاقتصاد الوطني و ليست هي الحل الأفضل لمشكل البطالة، ذلك لأن التشغيل غير الرسمي يعني العمل في ظروف غير لائقة و التي يحرم فيها العامل من كل حقوقه المضمونة دستوريا و المجسدة بموجب تشريعات العمل و الضمان الإجتماعي من تأمين صحي و إجتماعي ما يخول حق العامل في التقاعد و العطل المرضية و التمثيل النقابي و غيرها ، بل أن التشغيل غير الرسمي سوف يفتح المجال لإستغلال العامل بسبب عدم التصريح أمام الهيئات الإدارية المختصة وفقا للتشريع ساري المفعول ما يعني سقوط الحماية القانونية على هذه الفئة و عدم إمكانية تمتعها بالخدمات العمومية و هنا تظهر العلاقة بين طرفي المعادلة ، فكلما إتسعت رقعة الإقتصاد غير الرسمي تراجعت التنمية المستدامة و كلما تحققت التنمية المستدامة تراجع الإقتصاد غير الرسمي ، و قد تبين لنا مما سبق أن الجزائر قد تمكنت من تحقيق مؤشرات إقتصادية إيجابية فيما يتعلق بالفقر و البطالة و ذلك عن طريق إتباع سياسة تنموية مبنية على برامج الدعم ، إلاّ أن محاولة إسقاط هذه النتائج على حجم ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي يبين أن حجم الإقتصاد غير الرسمي يسجل منحنى تصاعدي على عكس التوقعات النتظرة ، حيث ارتفع متوسط حجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر من 30%من الناتج الداخلي الخام للفترة الممتدة بين 2000 إلى 2009 إلى 47 % في الفترة الممتدة بين 2011 و 2019 [25] و إذا ما قدمنا قراءة مغايرة لهذه النتائج فإن هذا يعني أن هذه الفئات الهشة و التي تعاني من مشكل البطالة و الفقر و التي لم تتمكن من إيجاد فرص عمل في القطاع الرسمي أو أنها لا تحقق ما يكفي من المداخيل حتى تقوم بتلبية حاجياتها اليومية و تبقى في إنتظار تدخل الدولة من أجل الدعم و المرافقة للتكفل بها،

من هذا المنطلق تبنى مكتب العمل الدولي مقاربة جديدة لمعالجة الإقتصاد غير الرسمي فبدلا من محاربة الظاهرة التي أكدت على إستقرارها في إقتصاديات الدول بشكل موازي للاقتصاد الرسمي ، أصبح من الضروري إدماج الإقتصاد غير الرسمي في القنوات الرسمية ، و قد أكد مكتب التشغيل الدولي في 2014 أن التشغيل غير الرسمي لم يكن دوما قرار إختياري بل في الكثير من الأحيان كان أمرا مفروضا للتغلب على الفقر و البطالة و يوصى بذلك على ضرورة خلق فرص عمل لائق و الوقاية من التشغيل غير الرسمي [26] و من أجل هذا كان من الضروري توسيع مجالات تدخل الدولة ضمن إستراتيجية شاملة تهدف إلى إحتواء النشاطات غير الرسمية التي تتمتع بديناميكية و فعالية اقتصادية بإعتبارها تدعم المقاولاتية و الإبتكار و هذا يعني الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة و التي تعني بالضرورة الوصل إلى إرساء إستراتيجية العمل الائق للإقتصاد غير الرسمي و التي تعتمد على التكامل العمودي و الإنسياق السياسي

ضمن مجموعة من الأليات المعتمدة لكبح تطور حجم الإقتصاد غير الرسمي بالإضافة إلى العمل المكثف على الصعيد الأفقي للألية المعتمدة و هذا ما يدخل ضمن توصيات المنظمة الدولية للعمل المتعلقة ببرنامج العمل اللائق[27]

ثانيا التدابير القانونية التي اعتمدتها الجزائر في معالجة الاقتصاد غير الرسمي:

تدخل المشرع الجزائري لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كان بالدرجة الأولى يهدف إلى شراء السلم الاجتماعي إلاّ أن هذا لم يمنع من أن تدخله على الصعيد الاقتصادي .

1 **فيما يخص قطاع التشغيل:** تتدخل الدولة عن طريق تشجيع سياسة التشغيل الرسمي بتوجيه الاستثمارات نحو المحافظة و خلق مناصب شغل على نطاق واسع لامتصاص أكبر قدر ممكن من البطالين في اطار مكافحة البطالة و قد ركزت في ذلك على سياسة تسيير البطالة عن طريق التامين عن البطالة و تنظيم التقاعد و سياسة تسيير الشغل عن طريق الدعم المقدم للشباب أصحاب المشاريع سواء كان هذا بتشجيع المقاولاتية على غرار الوكالة الوطنية لدعم التنمية و المقاولاتية كامتداد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أو بتدعيم التشغيل ضمن برامج تهدف إلى تحسين سوق العمل في الجزائر تأطيرها بأجهزة و وكالات عمومية للتشغيل _كوكالة التنمية الاجتماعية و جهاز الادماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات ، و قد عمدت الجزائر سنة 2017 عن طريق وزارة الشغل و الضمان الإجتماعي إنجاز تحقيق في ولاية تلمسان كولاية نموذجية و بعدها إطلق تحقيق وطني سنة 2018 حول التشغيل غير الرسمي في الجزائر متبنية في ذلك مقاربة دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي و تكريس مبادئ العمل اللائق بإعتبار أن الإقتصاد غير الرسمي سيبقى محركا للتنمية و النمو الإقتصادي.

2 فيما يخص الشق الاقتصادي:

لم ترتكز الدولة فقط على معالجة التشغيل غير الرسمي بل عمدت السلطات الجزائرية إلى تبني العديد من التدابير التي من شأنها تقديم تسهيلات و تحفيزات للحد من القيود المفروضة على ممارسة الأنشطة التجارية عن طريق تنظيم و انشاء فضاءات تجارية لإدماج الفضاءات التجارية غير الرسمية في الإطار الشرعي مع تعديل للإطار القانوني لها بموجب .

و التخفيف من البيروقراطية لتقديم تسهيلات إدارية متعلقة بإجراءات التسجل في السجل التجاري و ذلك عن طريق إعادة النظر في قانون السجل التجاري بموجب قانون 18-08[28] و منح تسهيلات خاصة للحصول

على سجل تجاري غير قار بموجب المرسوم التنفيذي 13-140 [29]و الذي يسمح لممارسة التجارة غير قارة في الأسواق الأسبوعية و نصف أسبوعية أو الجوارية و المعارض و الفضاءات الأخرى المخصصة لنشاطات البيع.

كما كان للسجل التجاري الإلكتروني دورا في تسهيل إتمام النشاطات التجارية و تقديم الخدمات للتجار بتسمح لهم من الإستفادة من الخدمات التي تقدمها مصالح السجل التجاري عن بعد كما يسمح من تطهير السجل التجاري من التجار الفوضويون و غير الرسميون كما يحد من التزوير في الوثائق الرسمية و هذا بموجب المرسوم التنفيذي 18-112[30] و هذا من أجل تدعيم الادارة الالكترونية في تسيير التجارة في الجزائر.

شجع ظهور الفضاءات غير الرسمية التي تنشط خارج الإطار القانون و تحتل الشوارع و المساحات العمومية للتجمعات السكانية الكبرى على توسيع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي حتى أصبحت معضلة حضرية و أمنية فكان من الضروري تدخل الدولة التي أخذت على عاتقها تحدي توفير فضاءات تجارية في إطار برامج واسعة لفائدة الجماعات المحلية اصطلح على تسميتها بمحلات الرئيس، مع تهيئة البيئة القانونية المتعلقة بالفضاءات التجارية و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي 12-111[31] المتعلق بتحديد شروط و كيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية ، ومن أجل اطار التوسيع من سعة المحلات الموجهة لحل مشكل الفضاءات غير الرسمية ،صدر االمرسوم التنفيذي 11-119 [32]المتعلق بمحلات التي انجزت في اطار برنامج تشغيل الشباب قصد الاستفادة منها كفضاءات رسمية تستوعب التجارة غير الرسمية، و لتجنب تبعثر مجهودات في إعادة دمج التاجر غير الرسميين في التجارة الرسمية ضمن فضاءات تجارية تاخذ شكل أسواق جوارية تم تسيير العملية تحت إشراف و ادارة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بالتعاون مع وزارة التجارة.

أما في الجانب المصرفي و الجبائي قامت السلطات العمومية بإتخاذ تدابير خاصة تعتمد تسهيلات ضريبية عند إنشاء نشاطات تجارية صغيرة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 حيث تستفيد من تخفيضات ضريبية على امتداد ثلاثة سنوات الأولى نشاط و كانت هذه الاعفاءات الضريبية وسيلة هامة للزيادة من التعبئة الضريبية ، في نفس السياق أقر المشرع الجزائري إمكانية الإنتساب الإرادي و ذلك عن طريق برنامج الإمتثال الإرادي الجبائي الذي أقره قانون المالية لسنة 2015 بموجب المادة 43 منه[33] حيث

تسمح هذه الآلية للأشخاص الطبيعية و المعنوية بإيداع رؤوس أموال مقابل ضريبة جزافية مقدرة ب 07 % من المبلغ المالي المودع .

اضافة الى ذلك تم طرح سندات القرض الوطني للنمو [34] في إطار محاولة استقطاب رؤوس الأموال المتداولة في الأسواق غير الرسمية بعد سنتين من قرار الانتساب الجبائي الارادي و عن طريق الأدوات المالية المتوفرة لها باعتبارها دولة مستثمرة طرح سندات للتداول كمساهمة مباشرة للادخار الوطني في تحقيق النمو الاقتصادي و المشاركة فيه ، بإصدار الخزينة العمومية لسندات قرض وطني للنمو الاقتصادي كبديل على الاقتراض البنكي من المؤسسات و الهيئات المالية الدولية.

و اعتمدت المادة 114 من قانون المالية لسنة 2022 فرصة أخرى للمتعاملين غير الرسمين و الإلتحاق بالرسمية و التنازل عن الضرائب حيث تسمح للمتعاملين غير الرسمين بالإنتقال إلى الرسمية بمجرد التقدم أمام مصالح الضرائب للتعريف التلقائي عن أنفسهم.

الخاتمة: إن سياسة الإنتقال بالإقتصاد غير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي سوف يعتمد على عدة أليات واسعة المجالات منها: الضرائب، دعم خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حماية اجتماعية ، تدعيم الحرية النقابية و الحوار الإجتماعي و هي إلتزامات المجتمع الدولي و التي فرضتها اهداف التنمية المستدامة أفاق 2030 و إعتماد توصية 204 للأمم المتحدة يجعلها بعدا مميزا لإستراتيجية إدماج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي ذلك لأن تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة لن تكون إلاّ من خلال مساعدة الدولة و مرافقتها للفئات الهشة التي لم تجد فرصة في القطاع الرسمي للإندماج و الإنتقال من عدم الرسمية إلى الرسمية و هذا ما حاول المشرع الجزائري من خلال مختلف النصوص المتعلق بمجالات ذات الصلة تحقيقها.

و كانت أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- الإقتصاد غير الرسمي هو إقتصاد يعتمد على وحدات إقتصادية غير رسمية تعمل لحسابها و يمكن أن تخلق مناصب شغل و تشغيل يد عاملة غير مسجلة حسب ما تقتيضه المعايير القانونية.
- إنتشار ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي مرتبطة بعدة عوامل بقدر ما هي غير متجانسة بقدر ما هي متكاملة فيما بينها و تأثيرها واضح على الخزينة العمومية .
- إستجابة برامج التنمية المستدامة في الجزائر لحاجيات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى التنمية المحلية المستدامة في كامل التراب الوطني و في مناطق الظل بالخصوص .

- دمج الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على تحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال تحقيق هدف القضاء على الفقر و البطالة

التوصيات :

- تطوير قطاعي الزراعة و السياحة كدعامة للتنمية المحلية المستدامة.
- عزم الإرادة السياسية على رقمنة الإدارة بهدف القضاء على البيروقراطية من جهة و أحكام الرقابة على مسارات الإنتاج و التسويق و التوزيع ، إذ أن التنمية المحلية كآلية لإنكماش ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي وحدها لن تحقق الهدف و هذا راجع إلى تشعب ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي.
- متابعة و تدعيم المؤسسات المصغرة و الصغيرة من اجل تدعيم التنويع الإقتصادي و بالتالي الرفع من فرص خلق مناصب الشغل في القطاع الخاص و الحفاظ عليها.
- توعية المواطن و رفع حسن المواطنة لدى الفرد الجزائري لتجعله عنصرا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة و بالتالي تراجع و إنكماش ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي.

الهوامش

[1] وائل نوارة ، الإقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية ، مركز المشروعات الدولية الخاصة 2005 مناخ على الواقع شهد بتاريخ 2017/02/25 . www.cipe-arabia.org/files/art1401.pdf

[2] Jean-charles willard ,l'économie souterraine dans les comptes nationaux ,revue economie et statistique n°26 paris ,nov 1989.

[3] Chaib bounoua et autre ,l'économie informelle en algerie, CREAD , 2017.

[4]بتصرف ، قارة ملاك ،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب :المكسيك،تونس والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد المالي، جامعة احمد مانتوري قسنطينة السنة الجامعية 2011-2012، ص 7-9

[5] PNUD : defining and measuring of development new York 1992 , p 11.

[6]سهير حامد ،إشكالية التنمية في الوطن العربي ،الأردن ، دار الشروق للنشر و التوزيع ،2007، ص 22

[7]محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة ، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 200، ص 32

[8] د.العربي حجام و سميحة طري ، التنمية المستدامة في الجزائر ، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، مجلد 06، عدد02، ديسمبر 2019، ص 121-140

[9]تقرير برونتلاند عن اهداف التنمية المستدامة، نسخة مترجمة إلى العربية متاح على الموقع https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 23-07-2023

[10] Samah Musa, book reviews, population and devlopement , international journal of population geography,vol 3.281-284,1997

11 منظمة الامم المتحدة ، اللجنة العالمية للبيئة و التنمية ، 1989، ص 28-29.

[12]القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في ايطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية عدد43 الصادر بتاريخ 20جويلية 2003

[13]عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، الدار الجامعية الإسكندرية مصر ،طبعة 2001 ص 13.

[14] Lettre de la délégation interministérielle à l'aménagement du territoire et à l'activité régional D.A.T.A.R : 50 ans : 1963 – 2013 territoires en mouvement, hiver 2012 .N° 11 page 13.

[15]محمد مسعودي و أخرون ، العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي: الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى واعدة للدول النامية، جامعة الوادي، يومي 02 و 03 ديسمبر 2019.

[16]علي لبيب السكان و المستوطنات البشرية ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الثالث(البعد الإجتماعي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، طبعة 2007 ص 61.

[17]عقيلة ذبيحي ، الطاقة في ظل التنمية المستدامة ، دراسة حالة التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم الإقتصادية ، 2008-2009 ص 24.

[18]الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دورة 70، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 سبتمبر 2010 تحت عنوان تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و هي الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد 2015.

[19]الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دورة 72 أطلس أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2018 ص 3.

[20] القانون رقم 01-20 ،المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 77 ، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، الصفحة 18

[21] الأهداف مسطرة إبتداءا من البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014.

[22]الديوان الوطني للاحصاء م الجزائر بالارقام ، الفترة الممتدة من 2001-2018 متوفر عبر الموقع الرسمي للديوان www.ons.dz تم الاطلاع عليها بتاريخ 12-05-2023.

[23]حصيلة عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج الرئيس الحكومة بعنوان سنة 2020.

[24] وكالة الانباء الجزائرية،مناطق الظل ملف في الصدارة أولويات الرئي س تبون ، تم الاطلاع بتاريخ 12-09-2024 عليه من الموقع https://www.aps.dz/ar/regions/98391-2020-12-21-11-25-10

[25] Jaque charms : emploi et économie informelle, par yves charbit , population et question de développement (ISTE group 2022),69-91 , https://doi.org/10.51926/iste.9051.ch3.

[26] BIT , recommandation 204 , recommandation concernant la transaction de l'économie informelle vers l'économie formelle , 104eme session , Genève 12 , juin 2015.

[27] التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي : الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم،مكتب العمل الدولي ، الدورة 103، جونيف 2014، ص 12.

28 قانون رقم 18-08 مؤرخ في 10 جويلية 2018، يعدل ويتمم القانون رقم 04-08 **والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، جريدة رسمية عدد**35 ، **صادرة بتاريخ** 13- 07- 2018.

[29] مرسوم تنفيذي رقم 13-140 مؤرخ في 10 أبريل2013، يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة، جريدة رسمية عدد 21، صادرة بتاريخ23-04-2013

[30] مرسوم تنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أبريل 2018 المعدل و المتمم ، حدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، جريدة رسمية عدد21 ، الصادرة بتاريخ 11-04-2018.

31 المرسوم التنفيذي 12-111، المؤرخ في 06-03-2012المتعلق بتحديد شروط و كيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية، جريدة رسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ14-03-2012

32 مرسوم التنفيذي 11-119 صادرة بتاريخ 20-03-2011، متعلق بمحلات التي انجزت في اطار برنامج تشغيل الشباب، جريدة رسمية عدد 17، صادرة بتاريخ:20-03-2011

قائمة المصادر و المراجع

اولا النصوص القانونية

القوانين

قانون رقم 18-08 مؤرخ في 10 جويلية 2018، يعدل ويتمم القانون رقم 04-08 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة

المراسيم

مرسوم تنفيذي رقم 13-140 مؤرخ في 10 أبريل2013، يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة، جريدة رسمية عدد21، صادرة بتاريخ23-04-2013

مرسوم تنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أبريل 2018 المعدل و المتمم ، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني.

المرسوم التنفيذي 12-111، المؤرخ في 06-03-2012المتعلق بتحديد شروط و كيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية.

مرسوم التنفيذي 11-119 صادرة بتاريخ 20-03-2011، متعلق بمحلات التي انجزت في اطار برنامج تشغيل الشباب.

ثانيا الكتب

-سهير حامد ،إشكالية التنمية في الوطن العربي ،الأردن ، دار الشروق للنشر و التوزيع ،2007

-محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة ، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 200

عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، الدار الجامعية الإسكندرية مصر ،طبعة2001

-علي لبيب السكان و المستوطنات البشرية ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الثالث(البعد الإجتماعي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، طبعة 2007.

ثالثا الرسائل و المذكرات

- قارة ملاك ،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب :المكسيك،تونس والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد المالي، جامعة احمد مانتوري قسنطينة السنة الجامعية 2011-2012.

-عقيلة ذبيحي ، الطاقة في ظل التنمية المستدامة ، دراسة حالة التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم الإقتصادية ، 2008-2009.

رابعا المقالات:

- د.العربي حجام و سميحة طري ، التنمية المستدامة في الجزائر ، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، مجلد 06، عدد02، ديسمبر 2019.

- Jean-charles willard ,l'économie souterraine dans les comptes nationaux ,revue economie et statistique n°26 paris ,novembre 1989.
- Chaib bounoua et autre ,l'économie informelle en Algérie, CREAD , 2017

خامسا أشغال الملتقيات

الملتقى الدولي: الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى واعدة للدول النامية، جامعة الوادي، يومي 02 و 03 ديسمبر 2019.

سادسا المواقع الالكترونية

-وائل نوارة ، الإقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية ، مركز المشروعات الدولية الخاصة 2005 مناخ على الواقع www.cipe-arabia.org/files/art1401.pdf

-الديوان الوطني للاحصاء م الجزائر بالارقام ، الفترة الممتدة من 2001-2018 متوفر عبر الموقع الرسمي للديوان www.ons.dz .

-حصيلة عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج الرئيس الحكومة بعنوان سنة 2020.

-وكالة الانباء الجزائرية،مناطق الظل ملف في الصدارة أولويات الرئي س تبون ، تم متاح على الموقع https://www.aps.dz/ar/regions/98391-2020-12-21-11-25-10

[9]تقرير برونتلاند عن اهداف التنمية المستدامة، نسخة مترجمة إلى العربية متاح على الموقع https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals